

سید محمد حسین علی نقوی

الحكومة المصرية عما يتعلق بالامور الاتية بينها وذلك بموافقات ودية غير مقيدة بين الطرفين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورته مطلقا بتولى هذه الامور وهي :

١ - تأمين مواصلات الامة بالبر والبحر في مصر في مصر

ب - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبي بالذات أو بالواسطة

ج - حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات

د - السودان

وحتى تترجم هذه الانقاصات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هي عليه الان

بين مستر مكدونالد والمفتي محمد زغلول باشا

يصته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصري في السبت في ١٧ مايو ويؤخذ مما علمته في هذا الصدد أن زغلول باشا قال ان وجود دقيدة الجيش المصري العامة في يد ضابط اجنبي واقعاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة فاداءه مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السير في سنيك باشا في مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملتحقين بالجيش المصري أيضا في هذا المركز ولم يفتني أيضا أنه قد تقل في أن زغلول باشا ادعى مصر في شهر يونيو الماضي بحقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة

فقال زغلول باشا الاقوال السابقة التي قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصري قطع بل رأى الامة المصرية أيضا

استنتجت من ذلك أنه ما زال متمسكاً بذلك المركز على أن الأقوال التي من هذا النوع لا بد أنها أثرت في عقول المصريين المستعبدين في السودان وفي عقول السودانيين في الجيش المصري فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلح أن الاخلاص للحكومة المصرية أمر مختلف عن الاخلاص لادارة السودان الحالية ولا ينطبق عليه وكانت النتيجة من ذلك أن الامر لم يقتصر على تبدل تام في روح التعاون الانجليزى المصري الذي كان سائرا في السودان بل وجد الزمايا المصريون المستخدمون في حكومة السودان مشجعاً جميعاً هم يدعون أنفسهم دعاة للحرية والحكومة المصرية وتكون النتيجة انه اذا استمرت هذه الحال من دون وجود اتفاق يصبح وجودهم في السودان تحت نظام الحكم الحالي مصدر للخطر على الامن العام وقد وعدت في أثناء محادثاتها الاولى أن تكون صريحا جدا مع زغلول باشا ولم تترك في نفسه أدنى شك في أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها من الموقف الى اضطررت الحكومة البريطانية الى وقفه في شأن مصر والسودان

وتذكر أنه عندما سمعت الحكومة البريطانية جانباً من مصر سنة ١٩٢٧ احتفظت ببعض المسائل التي تهمها في صفاتها فقد ظلت تؤمن أنه من الممكن عند الحاجة الامتناع عن اتخاذ اشياء لا تتفق بقية البلدان ولكن الموقف الذي وقع في وقت الحاضر قد ارتفع في مصر الى درجة أن الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تستمر في سياسة من هذا النوع في مصر

والا فستدول الحكومة البريطانية عن دعمها في حالة الاغتياب والاقليات في مصر كما ستدول الحكومة البريطانية عن دعمها في حالة الاغتياب والاقليات في مصر كما ستدول الحكومة البريطانية عن دعمها في حالة الاغتياب والاقليات في مصر

والا فستدول الحكومة البريطانية عن دعمها في حالة الاغتياب والاقليات في مصر كما ستدول الحكومة البريطانية عن دعمها في حالة الاغتياب والاقليات في مصر

والا فستدول الحكومة البريطانية عن دعمها في حالة الاغتياب والاقليات في مصر كما ستدول الحكومة البريطانية عن دعمها في حالة الاغتياب والاقليات في مصر

وكان اتفاق سنة ١٨٨٢ المتعلق بحرية الملاحة في قناة السويس هو الاداة التي أعدت للحصول على تلك الشاية ولكن ظهر في سنة ١٩١٤ أنه لا يبقى بهذا الغرض فانحسرت الحكومة البريطانية نفسها لتدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القناة مفتوحة فليس في وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختيار أن تجرد نفسها بجرى تاماً ولو من أجل حليفته من مصالحتها في حراسة هذه الحافة الحيوية في مواصلات الامبراطورية ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة في أي اتفاق يعقد بين حكومتنا فانا لا أرى سبباً يجعل التوفيق مستحيلاً مع وجود حسن النية وفي رأي أن من الممكن ضمان التعاون العملي بين بريطانيا ومصر لحاية هذه المواصلات بمقدار معاهدة تحالف وثيقة وهذه المعاهدة التي يعقدها الفريقان بالطريقة والاختيار على قاعدة المساواة تنص على وجود قوة بريطانية في مصر ولا يكون وجودها مناقضاً بوجه ما لاستقلال مصر بل يكون دليلاً على وجود صلات وثيقة خاصة بين البلدين وعلى تسميتهما على التعاون في مسألة ذات خطورة حيوية لسكاهما ولا يخطر للحكومة البريطانية في بال أن تتدخل هذه القوة أي تدخل في الحكومة المصرية أو أن تمس السيادة المصرية. وقلت بملء الصراحة إن الحكومة البريطانية لا تنوي أن تتحمل أذى مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ولا تسمى أن تسيطر أو تدير السياسة التي تستتب هذه الحكومة أن تدير عليها

ويؤخذ من كل ما جرى في من المحادثات مع زغلول باشا في مسألة السودان أن هذه الاحداث لم تظهر سوى اصراعه على موقفه الذي صرح به في أقواله العمومية فلا بد في من التمسك

بالبينات التي فبت بها في هذا الموضوع مجلس النواب ويجب أن لا يفتي شك في أن لا في مصر ولا في السودان - وإذا كان هناك شك فانه لا يفتي إلا الى الاضطرار وفي ذلك ينال الواجب العملي في حفظ المصالح في السودان ملقى على طاق الحكومة البريطانية وهي تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض فانا منذ ذهبت الى هناك وضعت على علم تعهدات أدبية بإيجاد نظام اداري جيد لم لا تسمح بأن يزول هذا النظام وهي تتحمل مسؤولية ودية في يدها للشعب السوداني ولا يمكن ترك السودان لإعندما تم عملها

ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تفريق الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تقرأ بأن الحالة الأخيرة التي تسمح للوفدين الملك والفيضان العسكريين أن يتأخروا ضد النافذ في حالة لا تطاق

ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تفريق الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تقرأ بأن الحالة الأخيرة التي تسمح للوفدين الملك والفيضان العسكريين أن يتأخروا ضد النافذ في حالة لا تطاق

ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تفريق الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تقرأ بأن الحالة الأخيرة التي تسمح للوفدين الملك والفيضان العسكريين أن يتأخروا ضد النافذ في حالة لا تطاق

ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تفريق الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تقرأ بأن الحالة الأخيرة التي تسمح للوفدين الملك والفيضان العسكريين أن يتأخروا ضد النافذ في حالة لا تطاق

ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تفريق الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تقرأ بأن الحالة الأخيرة التي تسمح للوفدين الملك والفيضان العسكريين أن يتأخروا ضد النافذ في حالة لا تطاق

ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تفريق الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تقرأ بأن الحالة الأخيرة التي تسمح للوفدين الملك والفيضان العسكريين أن يتأخروا ضد النافذ في حالة لا تطاق

ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تفريق الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تقرأ بأن الحالة الأخيرة التي تسمح للوفدين الملك والفيضان العسكريين أن يتأخروا ضد النافذ في حالة لا تطاق

ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تفريق الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تقرأ بأن الحالة الأخيرة التي تسمح للوفدين الملك والفيضان العسكريين أن يتأخروا ضد النافذ في حالة لا تطاق

ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تفريق الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تقرأ بأن الحالة الأخيرة التي تسمح للوفدين الملك والفيضان العسكريين أن يتأخروا ضد النافذ في حالة لا تطاق

ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تفريق الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تقرأ بأن الحالة الأخيرة التي تسمح للوفدين الملك والفيضان العسكريين أن يتأخروا ضد النافذ في حالة لا تطاق

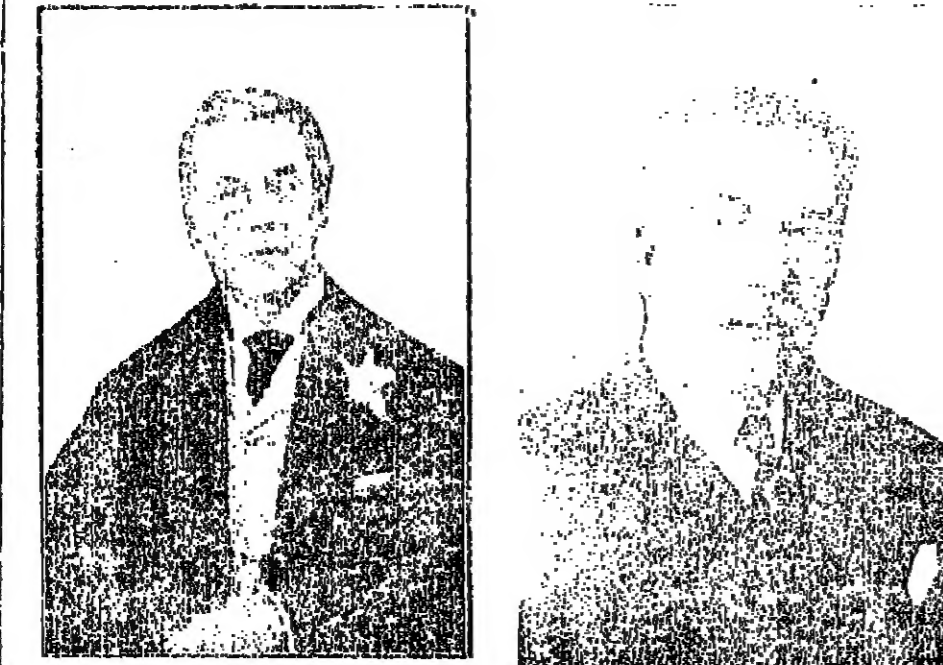
ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تفريق الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تقرأ بأن الحالة الأخيرة التي تسمح للوفدين الملك والفيضان العسكريين أن يتأخروا ضد النافذ في حالة لا تطاق

ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تفريق الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تقرأ بأن الحالة الأخيرة التي تسمح للوفدين الملك والفيضان العسكريين أن يتأخروا ضد النافذ في حالة لا تطاق

ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تفريق الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تقرأ بأن الحالة الأخيرة التي تسمح للوفدين الملك والفيضان العسكريين أن يتأخروا ضد النافذ في حالة لا تطاق

الكتاب الاخضر الاخير

وهذه نقود الوثائق التي اشتمل عليها الكتاب الاخضر الاخير التي نشره دولة ثروت باشا



صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا
وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

وقد حددت في الفقرات السابقة المدة التي ترى حكومة جلالة الملك أنها منطوية على تقبل مصر وأرضها من دون أي مساس

[illegible]

أحكامها وأن أنيب على ما يمكن أن يوجهه إلى من
الاسئلة: أن طلب الإفصاح عن بعض قصص تبينت
فيها غموضاً قد يورث في فهمها، إلى خلاف ذلك تأويلها،
التي قدمت إلى اللورد لويد، مذكورة بهذه
الاستيفاضات وجوه أن يبينها لوزارة الخارجية
البريطانية (١٠). وقد تمت هذه الاستيفاضات
مسائل كنت بسبب في أحداث لوئردة بشأنها
والاحتفاظ أريد الاعتراف بها ومراعاتها، والقصص
التي وضعت في أثر تلك الأحداث، وكان من
بواعث اغتصابي، من ذلك أن ألفت المستر أوسطن
تصوير لي يرى أن خطي عنه لها ما يبررها وأن
ما أوردته خلال مناقشتي مع فخادته المندوب
الساحلي يبيننا وتأييد لما ذهبت إليه في تفسير
القصص كان قصورياً صحيحاً لما يتوعد بيننا
من الآراء في وزارة الخارجية البريطانية. على
أنه قد بقيت ثلاث مسائل لم يجر حل نهائي طارء،
وهي مسائل الجيش والبوليس وسيرة المراقبة
في مياه النيل، وكانت هذه المسائل الأخيرة
مما أثار الموضوع بين وزير الأشغال العمومية
وقضامة المندوب الساحلي.

الحاجة أن تسمح بإتلاف تحسين غاية يجعله صالحا
للتبول . أما ملائق وقد كان رأيهم رأى رئيس
الائتلاف فقد طلبوا الى تليين رأيهم هذا الى حكومة
حضره صاحب الجلالة البريطانية .

- ٧ -

ولا أشك في أنه يباح لي أن أختتم هذا البيان
بمعنى كلمات أجمل بها حتى على المشروع الذى
أفنته اليه عزى ذاتى ومناقشة مع معاذة وزير
الشؤون الخارجية لحكومة حضره صاحب الجلالة
البريطانية

واعتقد من انه لولاء الذاتى كمت أثار
ودولة في مسألة الرئيسى دلالا لوجهة نظرى
ووافقت الحكومة والوفد معا على المشروع
لكن هذا المشروع في ملاحظة دهره وذات بصرفه
المنظر عما كان يرجى من موافقة الحكومة البريطانية
على أو ذلك القبول على اذلال بعض المحييات
فيه .

ولقد كان ذلك المشروع وكفى لغير العمل
بإسباتها حرة كلفة سواء في الشؤون الخارجية

المختلطة متوافرة فيهم ، وهذا التمهيدية
اعتبارهما من النتائج التي تترجم عن المحالفة
أما مسألة السودان فقد كان المشروع
لهما حلا ابتدائيا غلبت الاغلبية من شأنه الذي
حل الوجه السياسي لتلك المسألة وأن يذهب
وأخيرا فإن المعاهدة مع بعدها عن مشرو
تأريد الاحتلال تحل مسألة وجود الجبهة
البريطانية في مصر حل ما يقتصر في الغالب
السابقة ، وسمية أو غير وسميته ، أن ينظر
بشيء من الاعتدال في شجاعة ،
وإن ، هذا تدخل عصبة الأمم ، جميع المار
الناشئة عن المعاهدات وخاصة في مسألة الجبهة
وهو ما يستدعي الحاجة الى التذكير بأن بريطانيا
العظمى كانت حتى الآن تتردد على رفضه فوم
رضيت به في مشروع المعاهدة بعد قيام
في التعامل على أساسها مع بريطانيا العظمى من
الامام المعجبة لمصر ، لهذا فلو أن عقد
هذه الجبهة أن تأتبع سدى ، وأرجو ان
بالرغم من الضرورة التي تفرضها الظروف
في استئناف هذه المفاوضات ، فإنها

المادة السابعة - تتمتع مصر بأن لا تسخرد
في السداد الأجنبية ورقها بتناقص مع المائدة أو
قما يجوز أن يرضى المائدة مصر بآلاتها
على أن تتمتع بمصر بأن لا تسخرد في السداد الأجنبية
للملكية المحارسة الساسة التي تتم في المائدة
أن لا تسخرد مع الدول الأجنبية أية اتفاق
يكون مضرا بالمصالح البريطانية.

المادة الثامنة - تعين مصر بالاتفاق مع حكومة
حضرة صاحب الجلالة البريطانية - مستشارا
إلى الحكومة في الوقت المناسب للمصالح البريطانية
أعضاء مستشاري الدين، ويكون تحت
الصف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون
التي ترى استشارة فيها.

المادة التاسعة - نظرا للتخلف القضائي
للمستقبل تعين الحكومة المصرية أيضا في وزارة
الحكومة بالاتفاق مع حكومة مصر صاحب الجلالة
بريطانية - موقفا بمطالبة على جميع ما يجرى
للمستقبل، فيما يتعلق بالأجانب، ويكون تحت تصرف
الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي

السادسة، ويعول حتى القدم على بلدانها الأخرى،
المادة الخامسة عشرة - مع الاعتراف بأن
توجه الدولة اليونانية إلى وثائق كبرى فيها
يعد ويكون السبيل من الطرق المتأخرين فيها
تمام الحرية في تقرير موقفه في المجموعة
من خلال الجوع إلى الحالة التي قامت تأخذ
قبل سنة ١٩٦٤ في أرض تنفذ القاعدة
لتحديد نصيب و صرف ما دلت الأرض والي
الأرض الناتج التي وردت في التقرير في وضع
مع ما أدخل عليها من التعديل، على طلب وزارة
الأشغال العمومية العامة، وعلى الاعتراف بحق
المجموعة العمومية في اتخاذ كافة تدابير المرونة
اللائمة لتفادي وقوع المصادرة أو الاعتداء، ومنه
في التقرير المذكور، دون أن تقدم لها على التبرعات
للقيام على دفعها بجميع أعمال الرعي على بحري
التي أشادوا بها خلال التقرير في هذا صرح
المادة الثانية عشرة - أن يكون
المجموعة على نشر في السبع عشر من
الإشادة إليها على أن السبع من البولين
تتمتع بالحرية في تقرير موقفه في المجموعة
من خلال الجوع إلى الحالة التي قامت تأخذ
قبل سنة ١٩٦٤ في أرض تنفذ القاعدة
لتحديد نصيب و صرف ما دلت الأرض والي
الأرض الناتج التي وردت في التقرير في وضع
مع ما أدخل عليها من التعديل، على طلب وزارة
الأشغال العمومية العامة، وعلى الاعتراف بحق
المجموعة العمومية في اتخاذ كافة تدابير المرونة
اللائمة لتفادي وقوع المصادرة أو الاعتداء، ومنه
في التقرير المذكور، دون أن تقدم لها على التبرعات
للقيام على دفعها بجميع أعمال الرعي على بحري
التي أشادوا بها خلال التقرير في هذا صرح
المادة الثانية عشرة - أن يكون
المجموعة على نشر في السبع عشر من
الإشادة إليها على أن السبع من البولين
تتمتع بالحرية في تقرير موقفه في المجموعة
من خلال الجوع إلى الحالة التي قامت تأخذ
قبل سنة ١٩٦٤ في أرض تنفذ القاعدة
لتحديد نصيب و صرف ما دلت الأرض والي
الأرض الناتج التي وردت في التقرير في وضع
مع ما أدخل عليها من التعديل، على طلب وزارة
الأشغال العمومية العامة، وعلى الاعتراف بحق
المجموعة العمومية في اتخاذ كافة تدابير المرونة
اللائمة لتفادي وقوع المصادرة أو الاعتداء، ومنه
في التقرير المذكور، دون أن تقدم لها على التبرعات
للقيام على دفعها بجميع أعمال الرعي على بحري
التي أشادوا بها خلال التقرير في هذا صرح

[illegible][illegible]

للمساعدة ميرا الى النرس المادة ١٤ الذي يبتدئ
اليه قائم اسألني فرض جواز حدوث صعوبات
ولكن متوقعة عند تحرير المعاهدة لاصعوبات
موجوده فعلا قصد المعاهدة تسويتها وحلها وقد
ارسلت الى السير أوستن تشيرلن مذكرتين عن
مناقاة الجيش والبوليس ،
لم اكن حتى ذلك الوقت عرضت على املائي
ولا على رئيس الاغبييه نص المشروع أو نتيجة
المبادلات التي يبتنامنذ عودتي الى القاهرة إذ كنت
أرى أننا لم نصل بعد او شيء نهائي ، على انه في
هذه الاثناء ألح السير أوستن تشيرلن في طلب
عرضها عليهم دون انتظار حل المسائل السابق
ذكرها .
ولما كان مصطفى النحاس باشا وزه الاثني من
الهاب آخر أبدأوا لي رغبتهم في الوقوف على
المشروع والمذكرات التي تبودلت في شأنه مما
يمكن النتيجة التي وصل اليها حتى ذلك الوقت ،
وسمى الاجابة تلك الرقية العامة فقدمت الى
كل منهم ملأا كاملا بالاتي المتعلقة بخصاذاي
في هذه المراجعة الى الرئاسة .

ان الحكومة البريطانية والحكومة المصرية
 رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرصا على
 حسن العلاقات ودوامها بين البلدين .
 وبما أنه يقتضى تحقيقا لهذه الرغبة ، أن
 تبين العلاقات بين البلدين تبينا دقيقا وذلك
 بأن محل وتحدد المسائل المحلقة وهى المسائل التى
 رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية
 وجوب الاحتفاظ بها فى نصريح ٢٨ فبراير
 سنة ١٩٢٢
 وبما أن هذا التحديد لا مندوحة عنه لاسما
 أن كل تدخل فى ادارة مصر يتعارض مع النظام
 الدستورى الجارى العدل به —
 فقد اتفقتا على ما يأتى : —
 المادة الأولى — يحدد بين البلدين محالفة
 تؤكد الى امضاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى
 وحسن العلاقات بينهما .
 المادة الثانية — اذا أصبحت مصر على أو
 ظارة أو اعتداء أيا كان نوعه فى حالة خرب للدفاع

أبريقاينا العظمى بمقتى التدخل بواسطة
فى مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصرى يشترط
فى تطبيقه على الجانب مصادقة الدول
الامتيازات. وتتمدد بريطانيا العظمى
بأن لا تعمل هذا الحق الا فى الاعمال
يحول فيها القانون فرفاثير عادل فى مقامه الا
ولنير مصلحتهم فى موضوع الضرائب
تعارض فيها القانون مع مبادئ التشريع
بين الدول ذوات الامتيازات.
وتوضع اتفاقات خاصة بالتعديلات
ادخالها فى النظام القضائى الحالى توصل الى
الحالة الفصلية وتخويل الحكام المصرية
السلطة لحاكمها كروياا الدول ذوات الامتيازات
المادة الرابعة - تمثلى بريطانيا العظمى
وساطتها لتقيل مصرى جمعية الامم وتتمتع
الذى تقدمه مصر لهذا الغرض.
المادة الخامسة - اذا اعتمدت بريطانيا العظمى
فى حرب تقبل الحكومة المصرية،

يو ليتندا والأراضي البريطانية، فيما وراء البحار
أعبر لطور الهند :
وحضره صاحب الجلالة ملك مصر :
و غبة في أولئك عرى الدفاعة وحرسا على
سبب البلاطات وواها بين البلاطين
وعا أنه يقضى في تحت هذه الرتبة بأن يحمل
بلاطات بين البلاطين دينا دقا وذلك بأن يحمل
تعدد المسائل المعلقة وهي المسائل التي وأت
قومة حضرة صاحب الجلالة البربرانية بموجب
أخذه ظ بها في اصرح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
و غبة في قطر البيل دون إمكان أى تدخل
إدارة قطر الحاضرة يتعارض والقشام
تستوى الجارى العمل به،
ونظرا إلى أن خير وسيلة لبوغ هذه النالة
عقد معاهدة صداقة وتخالص تسهل - في
أمة كلتا الحكومتين المتعاقبتين - تعاونهما
على في القيام بواجبهما المتفق عليه وأحب الدفاع
مصر وتمكين استقلالها والحفاظة على علاقات
صداقة بينهما وبين الدول الأجنبية الأخرى :
فقررا عقده باعده هذا الفرض وفيه المتوخين

الجلالة البريطانية لانجاحه اذ كانت تجارب في ذلك مع عدم الاحلال بما فيه من الاحكام في احوال جميع الامم.

المادة الرابعة - اذا تم حاضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو اذا وجد في حالة حرب ، ولم يكن يترتب على هذه الحرب أي من ماس يحرق في مصر أو ماسا لها ، يؤول حاضرة صاحب الجلالة - ذلك مصر لحاضرة صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي المصرية كل ما في رصده من التريل والساحل الذين اقتضت حاله خاضعين لمبادئهما في حرب بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها.

المادة الخامسة - تمهيدا لتعاون بين القوات المسلحة لكل من الحكومتين المتناظرتين وتمهيدا لتحقيقا لقيام حاضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية ضمن حاضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يقر في الأراضي المصرية بين القوات المسلحة بيني في حكومة

بريطانيا العظمى فيما دون لايفورد في
الإنجليزية أي أنفق نحو ١٠٠٠ رطل إسترليني على
المادة الماددة عشرة رطل فقط، المادة
لاستخدام مرفقين ثمانية في المادة نظير
المادة الماددة من الحكومة عشرة رطل
الجملة البريطانية وسائر التكاليف الماددة
وتعريف حكومة مختصة صاحب المادة في ذلك
في جافا بأن تجدك لها الماددة الماددة في
السيل، وكل تعيين أولئك الماددة لايفورد
بالجسدية البريطانية في وثيقة مرفقة
درجدة أولى يجب أن تدعى عليه مقدم
الحكومة المصرية وحكومة مختصة صاحب
الجملة البريطانية .

المادة الثانية عشرة : بالتشاور في الماددة
الماددة التي تدعى الماددة بين الحكومة
الماددة في الماددة .

١ - يكون لجمال بريطانيا العظمى
سهم ، ويكون اتحاد الماددة العاددة الماددة
لاعداد الماددة الماددة . ويجوز في الماددة
في الماددة الماددة .

[illegible][illegible]

وهذه هذه التقييد وذلك بأعلى جده ولم
 انطاعت الى طلب الاستقالة من اجل انه لو
 ما في هذه الدرجة ودرجة المدير لما فوق
 هذه التعاير ان هي الامن استلزمات
 لا أكثر . وقد لاتفق مع حقيقة الرتبة
 هناك مديرين الى موظفين اذ لو ادارة شؤ
 مساعدة من مصالح الحكومة وليد على الله
 الملق على قسمتها بدرجة المدير أو المدير
 الاولى كان هناك موظفين فنيون تجردت وظائف
 من سلطة الادارة والحكم ولكنهم يتقاضون
 مرتب الدرجة الاولى وعلى فرض ان لكافة
 دالة معينة قال هذه المادة ليس فيها
 الحكومة المصرية اذا كانت رتبة اجني
 في خدمتها الى وظيفة المدير ففهم ان
 ليس بها حتماً يؤمن بها الاجنبي من المراسم
 الملق وقال ان مصر صديقه المجترة
 في زوجها بالطلب ليس شرطاً . فتمت
 الحاجة الى الاجانب من اصحاب الاجانب
 وتقر المراسم البرلمانية منهم الاجانب
 التي تفرقت فيهم السكان المصريين
 الله ن شيعه بين هذا وبين ان يلقى من
 المصري من اقل الحكومة من الرتبة
 لها ان هناك فائدة الصالحين من وراء
 مرسيم غير برلماني
 واذا كان من الواجب ان يلقى من
 التجالت الى شيء في هذا الموضوع لا يجوز
 يخرج شياً سبق قوله
 المادة الثانية عشر من مشروعي
 ومشرع القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٢٤
 من المقتضى ان يلقى من المراسم
 التي تفرقت فيهم السكان المصريين

من تلك المسألة بالاشارة الى بعض شئون
بجلاء عاجلا غير أن المشروع البريطاني
من ذلك أراد أن يبالغ في المسألة وأن
لا يوجه ليصلها على النحو الذي ترسمه
سنة الإنجليزية في هذا الموضوع. وهذا
أدنى من سيارته في هذا الطريق ولهذا
المسألة الى مفارقات لاحقة.

أما المستعجلة التي يطالب حسن الوفائق
بمباشرة حلها فورا فهي التي أوضحتها
ثانية من مشروعى أى : الحالة قبل
وتوزيع مياه النيل ومشاورى الرى.
قبل سنة ١٩٢٤ — فعلى نصريح ٢٨
بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة في السودان
وأنشئ سنة ١٩٢٤ التي جعلت الحكومة
تتقدم على اجراء تغييرات اساسية فيه
لمطالب اخلاء السودان من الجيش المصرى.
أنه لم يسبق أجده قوع تلك الحوادث
اليه من عواقب بقدر ما أسف مصر.
في شك من أن بريطانيا العظمى تعامل
عهد الصداقة الذي سينتج بمعاملة
يسود السلام والوفاق بين البلدين ،
بها وبما قدمت انذار. نوفمبر سنة
لا يعزب عن بال الحكومة البريطانية
من الجانبين قد عدايت وأن النفوس
تواجه ، في هدوء وسكينة ، حل تلك
بين وخلف اليد الثمة المشاذلة ووفق
ية بين البلدين.

الحكومة البريطانية لتذكر بلاربع أن
سرية في سنة ١٩٢٥ قررت الاحتفاظ
بالمصرية بالاعتمادات اللازمة لنفقات
سودان للدلالة على استمرار حقوقي
وإيمان وعهدا لعودة الاحوال الى
حقيقته. ولقد وافق البرلمان المصرى على
اتفاق في ميثاقه سنة ١٩٢٦
في الموافقة على هذه المخططات بكونها
أن الحالة في السودان ليست الا مؤقتة
وبحسب عند سيمر أول سنة ١٩٢٤
البلدين غير انه يلح على المفاوضين
على ان يجعل تلك الحالة مؤقتة
فيما أصبح كل الموضوع أن
دا الى بسماء بحل مصر من

المؤرخين الآخرين بعد انتهاء مدة عقودها كانت فترة (١) من الملحق (١) لا يمكن أن تكون قد قدمت لغرض استبقاء المقتضى العام ومما عده فينبغي بعد ذلك تعيين اختصاصاتهما ومن الواضح أن مساعد المقتضى العام ليس له اختصاصات خاصة بذاته وإنما تقتصر اختصاصاته في مساعدته المقتضى العام في حدود اختصاصات هذا الأخير وتولى هذه الاختصاصات قسمه عند غيابه

لم يبق بعد هذا الامتياز اختصاصات المقتضى العام وقد بسطت هذه المسألة في المذكرتين المصيريتين المؤرختين ١٣ و ١٤ يونيو سنة ١٩٢٧ بما فيه الكفاية. والواقع انه اذا نظرنا الى المسألة من وجهة تاريخ مرسوم سنة ١٩٢٥ أو نظرنا إليها من وجهة نظام وزارة الخارجية كجزء من هيئة وادارية مسئولة أو نظرنا إليها أخيراً من وجهة حسن نظام العمل في مجلس الجيش وبنية الضباط والمقتضى العام عضو في كليهما لا يمكن التسليم بأن يكون للمقتضى العام اختصاصات من شأنها أن تعارض أو أن تعدل تصرفات ذلك المجلس أو تلك اللجنة أو تصرفات الوزير المسئول

وأن مرسوم سنة ١٩٢٥ الذي كان استبكتش باشا من المماثلين على إصداره لم يزل معمولاً به وبناء على ذلك في حدود ذلك المرسوم يجوز للمقتضى العام ويجب عليه أن يباشر اختصاصاته

مذكرة (الوثيقة رقم ٢٠)

عن الموظفين البريطانيين في البوليس والأمن العام

عومل هؤلاء الموظفون كثير من المواطنين الاجانب الذين في خدمة الحكومة بمقتضى احكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣. والواقع أن كل من كان لم يقتض هذا القانون أن يلتحقوا بمزاياه قد فعلوا ذلك ولم يحتفظ بهم في وظائفهم بعد انقضاء مدة التجار الذي أعطى لهم الا بموجب عقود مدد مختلفة

وما لم ينكر معنى وأثار ذلك القانون الذي هو من ناحية أخرى معاهدة مبرمة بين إنجلترا ومصر فيجب عدل أن لا يكون أولئك الموظفون موضوع أية تسوية في مشروع المعاهدة

وهؤلاء الموظفون هم أولى الموظفين بأن لا يكونوا موضوع حكم خاص في المعاهدة فانه لما كان الغرض من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ هو أن تشترط مصر حريات في أمر الموظفين الاجانب فأول ما يجب أن يحقق ذلك الغرض فيه ويضدده هو البوليس إذ كان يخدم أحسن أعمال الدولة المستقلة وأقواها دالة وأوسعها منظرًا سلطتها

لذلك كتبت - فيما أنهم من الفقرة (ج) من الملحق ٢ - على يقين من أن هذا النص الذي يصدر عن جهة إصلاح نظام الامتيازات لا يمكن أن يبعد الحكم على الحالة التي لا تتجس فيها الامتيازات الخاصة بذلك الإصلاح. ولزعم في هذه الفقرة أن لا يجب أن لا يحل محلهم في أي حال غير

هو بذاته إحدى الضمانات التي يقوم عليها نظام الامتيازات وأن المفاوضات في موضوع إصلاح هذا النظام لن يتقل بشيء عن ذلك البحث في المسألة سواء للاحتفاظ بالامتيازات للمواطنين متابعين بقرب منها قليلاً أو كثيراً والله إذا كان مشروع المعاهدة قد قداهم فمقتضى ذلك لا يمكن أن يكون من ذلك الاتفاق مع الدول فقد كان الغرض الاساسي من ذلك ادخال الضمانات في نص الاتفاق حتى يتيسر بالاتفاق مع الدول أن يستبدل بالحالة الحاضرة حالة مصرية مثلاً على أنه لا جدال في أن مسألة البوليس ليست من المسائل التي يقع عليها ويتحقق بها نظام الامتيازات وأن ليس للاجانب حق امتياز مامن هذه الناحية وأن هذه المسألة لم تنتظر ولم تكن لتنتظر في سياق المفاوضات بشأن اصلاح نظام الامتيازات وأنه سواء أخرجت هذه المفاوضات أم فشلت فلا يكون لمسألة البوليس أي أثر في نجاحها أو فشلها

اذن فلا يمكن القول بأن الفترة (ج) من الملحق ٢ تؤدي إلى حل مسألة البوليس في عمومها إذ ليس لهذه المسألة صلة بالنقض الوارد فيها ولاستيانة مدلول الفقرة المذكورة يجب أن يذكر أنه لما طرحت على بساط البحث مسألة توسيع اختصاصات الحاكم المختلفة في مواد القوانين دعت الحال بالضرورة إلى البحث في نظام تحقيق الجنابات. وقد اتفقت الآراء في هذا الموضوع على وجوب اقرار بعض احكام خاصة تقتضي بها الصفة الاجنبية للضباط. وكان من بين هذه الاحكام بحسب مشروع السيرسل هرسن حكم يحل تلك الحاكم حتى تقتضي أوامر القبض والقبض على الاجانب وتفتيش مساكنهم بواسطة ضباط البوليس من الاجانب فكان من أهم لعل ذلك الحكم يمكن التنفيذ التفكير في استخدام عدد من الضباط في الحاكم لاداء ما يعمده اليهم من تلك المهام

وإذا كان الاقتراح باستبقاء موظفي البوليس والأمن العام قد تقدم به المشروع البريطاني الأول من قبل وكنت قد دفعته بنفس الحجة والبراهين المبسطة آنفاً سواء كان ذلك في المحادثات المسماة أم في محادثتنا في الصيف الماضي فقد تراءى لنا الخروج من هذا المأزق أن الحاكم المختلفة لا يكون لها في تعيين الضباط المذكورين طريقة أفضل من اختيارهم من هيئة الموظفين الحالية في بوليس المدن والأمن العام ومع أنه من الواضح أن ليس لجهة ارتباط أصلاً بين اصلاح نظام الامتيازات وأعمال البوليس يوجهنا فقد رأينا أنها إذا جعلنا أجل الاحتفاظ هؤلاء الموظفين تاريخ الاتفاق مع الدول يكون قد ضمن لهم التمتع في الخدمة حيناً من الزمن وقد كان هذا الضمان الذي يجب أن يمد كافياً أقصى ما كان في وسع التسليم به. والواقع أن استبقاء أولئك الموظفين بعد فقد الخلافة وقد كان على جيب البساط من الجانب المصري ولم يكن المتصور الحق مكتسباً فليس من وجه لأن زعم أن هؤلاء الموظفين المذكورين أن يبقوا في الخدمة بحسب المعاهدة لأجل غير مسمى أذاً ذلك لا يبرره

ولقد اقترح عرض هذه المسألة على جمعية الأمم ولكن يرد على أن هذا الأمر لا يمكن للحكومة المصرية قبوله لأن من حيث اعتبار هذه المسائل من مسائل الإدارة الداخلية التي لا يمكن أن يباشرها إلا من قبل الحكومة المصرية

ولكن يبين الدليل على أن ذلك الامتيازات وغيرها بطريق الدلالة أنه يجوز في حالة فشل المفاوضات الخاصة بإصلاح نظام الامتيازات الاجنبية الامتناع عن الامتيازات الاجنبية في بوليس الأمن العام بما لم يأت من الامتيازات العامة بحسب المادة ١٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣

في نهاية نيل سنة تترك ذمة منهم وظافها ليعمل مصر من شأنهم فيها بحيث لا يفي العام الثالث أو الخامس حتى يكون كافة الضباط المرحوبين في خدمة الحكومة قد تخلصوا من صراحتهم وأن شئنا أن نرى أن هذا الحل جائز القبول وفي معالجة العمل وفادته

الرسالة الثالثة من السيد أوسستن تشمبرلن إلى دولة ثروت باشا

تألفت الرسالة التي تقدمت دولتك بالإنجليزية بواسطة السيد أ. لويدي، والتي استبعد أن متخلص منها انتم في المراتب التي الالية الاكيدة في الوصول إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن. فخلد أفهموني دولتك صراحة في خلال إحدى محادثتنا الأولى في الصيف الماضي انكم تفترون ارام اتفاق بين البلدين، كالاتفاق الذي وضعتنا صيفه فيما بعد، عملاً جليلاً يرفع من شأن واتجاهه ويحل من ذكره. وقد ذكر دولتك كذلك أنني في أثناء زيارتي الثانية لهذه البلاد في العام الماضي سألتكم رأيكم في المعاهدة التي يود ابراهيم فاجيت بانكم تأخذوا على تفكيركم العهد بأن يجمعا كل اتفاق يمكن أن تتفق عليه أمراً ذاتياً لكم وأن تؤيدوه بقوة تفوقكم كأيد هر شيرمان والدكتور لوني معاهدة لوكانو وحللا انده وظنوا على قبولها. وقد أوضحت لدولتك أن نياتي تطابق نياتكم من هذا الوجه وبناء على هذه النيات كيدات من جانب دولتك وعلى ما اتفقتنا عليه من أن الزمن الذي أخر زيارتنا الثانية هو الحد الأقصى الذي لا يستطيع أن يتأخر عن ذلك أو ينزل دونه أمكني بعد ختام المناقشات أن أكافئ زملائي بعض المعاهدة التي تناقشنا فيها معاً وأن أحصل على مساعدتهم عليها. لذلك لم أستطع أن أتين الأسباب التي جرت دولتك على تأخير توقيع وثيقة صرحتم منذ شهرين بقبولها الماضي بالواقعة عليها، تأخيراً ليس من شأنه - بحسب ما أرى - تذليل الصعاب التي أعلم أنها محيطة بكم والتي كنتم - بحسب ما يؤخذ من تصرفاتكم نفسها - على ثقة من التغلب عليها

على أني لم أستطع فيما يمتحن ببعض المسائل أن أسأرك دولتك نياحاً بالرسالة التي تقدمت بها إلى البندل والاشارة في وقت وضع الملحق (١) والملحق (٢) مع المعاهدة من مسائل الجيش والبوليس، واتفقتنا في لتسوية مسألة الضباط المصريين، وهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جداً ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى فلا يمكن أن تكون غمة مبيتة لتفرض نصوص. ومع ذلك فربما في اجابتي إلى ما رأيتم جرت من حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجود التساهل ما لم يقد ليد خلفه النص الذي تمت الموافقة عليه في بوليسه. أما ما يتعلق بالجيش المصري فحكومة حضرة صاحب الجلالة الملك المصرية في أن تستبدل بالنظام الحالي بخصخصة بريطانية، وأما ما يتعلق بالبوليس فقد اقتضت مصلحة عرض المسألة على مجلس جمعية الأمم بعد أن يعرض لاجتماع مجلس البعثات وقد عرفت أن الأمور لم تكن في حيزها ولا يمكن أن يبتع نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك في مجلس السلك

أن أسأرك دولتك نياحاً بالرسالة التي تقدمت بها إلى البندل والاشارة في وقت وضع الملحق (١) والملحق (٢) مع المعاهدة من مسائل الجيش والبوليس، واتفقتنا في لتسوية مسألة الضباط المصريين، وهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جداً ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى فلا يمكن أن تكون غمة مبيتة لتفرض نصوص. ومع ذلك فربما في اجابتي إلى ما رأيتم جرت من حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجود التساهل ما لم يقد ليد خلفه النص الذي تمت الموافقة عليه في بوليسه. أما ما يتعلق بالجيش المصري فحكومة حضرة صاحب الجلالة الملك المصرية في أن تستبدل بالنظام الحالي بخصخصة بريطانية، وأما ما يتعلق بالبوليس فقد اقتضت مصلحة عرض المسألة على مجلس جمعية الأمم بعد أن يعرض لاجتماع مجلس البعثات وقد عرفت أن الأمور لم تكن في حيزها ولا يمكن أن يبتع نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك في مجلس السلك

والى أقدم هذه الفرضية لاشكر لكم ما أرى أني ما لقيته منكم من دلائل الود في محادثتنا. وقد لاحظت فيما بعد أن سعادتكم يحلون إلى عرض المشروع الذي وضع ولجائته على زعم الاغلبية وعلى زملائي. فلكي أعكن في هذه الحالة من بطلان مرامي المعاهدة وحقيقة عدلها ومن الاشارة إلى الاسئلة التي لا يمكن أن توجد في ذلك إلا ما لا يخفى عن إيضاح النصوص بحيث يمتنع كل سوء فهم أو سوء فهم

ولم يكن يوسين مع الاسف أن اوافق على ما أقنيت من ذلك ما وددت المعاهدة من المسائل الخاصة التي أن تخرج بعد الترخيص على المعاهدة لتحكم لجنة الامم المتحدة الماددة الرامية على من المعاهدة كما ذكره سعادتكم في رسالتي بتاريخ ١٨ الجاري (٢٩ فبراير) بل عرضي يمكن جعله من شأنه أن يكون موضوعاً في وقت من الامتيازات

دولتك بالواقعة على المبادئ الواردة في المشروع الملحق بالمعاهدة فإذا كانت التفاصيل بحاجة إلى الوضع والتحديد فلا بد من مفاوضات بشأنها في القاهرة كالحج كدالة للمفاوضة بشأن بعضة عسكرية بريطانية، على أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يمرر بمفعول التسيويات التي ستوضع في هذا العدد قبل نفاذ المعاهدة نفسها أي قبل التصديق عليها. ومفاوضات من هذا القبيل لا يجوز أن يترتب عليها تأخير في توقيع المعاهدة التي تم الاتفاق على نفاذها منذ ثلاثة أشهر بين دولتك وحكومة حضرة صاحب الجلالة وكما سبق لي ملاحظته لأ أكاد أدرك القائلين أو الثغرين من التأخير إلى ما بعد الآن، كما أني أعيد أتمت نظر دولتك إلى أن نشر الوثائق هنا لا يمكن تأجيله لمدة طويلة ولهذا يسرى أن أقدم في أقرب وقت ممكن على التاريخ الذي عزم على توقيع المعاهدة فيه ليتيسر من جانبنا أن نلتزم بالمعدلات اللازمة ومع هذا فاني أرجو أن نلتزم دولتك بإبلاغ نص المعاهدة إلى زملائكم من أناسير لأزوم

٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ (الوثيقة رقم ٢٢)

من حضرة صاحب الدولة عبد الحليم زوت باشا رئيس مجلس الوزراء إلى وزارة الداخلية لوزير الداخلية

أشرف بخبر غفامتكم انه عملاً بوجبة السيد أوسستن تشمبرلن في الرسالة التي أبلغكم بواسطتكم، قد عرضت على زملائي لبروع معاهدة التحالف الذي أقضت اليه محادثاتي في الصيف الماضي واحفظهم علماً بالأدوار الثلاثة التي مرت بها هذه المحادثات والمذكرات التي تبودلت والمناقشات التي جرت بعد ذلك. فرأى زملائي ان المشروع لا يتفق في نفسه ونفوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ولا الاحتلال العسكري البريطاني شرعياً. بناء على ذلك عهد إلى زملائي في ابلاغكم وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية بهم لاي مهم قبول هذا المشروع

تتكرر من ابلاغكم انتم تشكرتم دولتي بالرسالة التي تقدمت بها إلى البندل والاشارة في وقت وضع الملحق (١) والملحق (٢) مع المعاهدة من مسائل الجيش والبوليس، واتفقتنا في لتسوية مسألة الضباط المصريين، وهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جداً ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى فلا يمكن أن تكون غمة مبيتة لتفرض نصوص. ومع ذلك فربما في اجابتي إلى ما رأيتم جرت من حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجود التساهل ما لم يقد ليد خلفه النص الذي تمت الموافقة عليه في بوليسه. أما ما يتعلق بالجيش المصري فحكومة حضرة صاحب الجلالة الملك المصرية في أن تستبدل بالنظام الحالي بخصخصة بريطانية، وأما ما يتعلق بالبوليس فقد اقتضت مصلحة عرض المسألة على مجلس جمعية الأمم بعد أن يعرض لاجتماع مجلس البعثات وقد عرفت أن الأمور لم تكن في حيزها ولا يمكن أن يبتع نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك في مجلس السلك

كتاب من دولة ثروت باشا إلى السيد لويدي

تألفت الرسالة التي تقدمت دولتك بالإنجليزية بواسطة السيد أ. لويدي، والتي استبعد أن متخلص منها انتم في المراتب التي الالية الاكيدة في الوصول إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن. فخلد أفهموني دولتك صراحة في خلال إحدى محادثتنا الأولى في الصيف الماضي انكم تفترون ارام اتفاق بين البلدين، كالاتفاق الذي وضعتنا صيفه فيما بعد، عملاً جليلاً يرفع من شأن واتجاهه ويحل من ذكره. وقد ذكر دولتك كذلك أنني في أثناء زيارتي الثانية لهذه البلاد في العام الماضي سألتكم رأيكم في المعاهدة التي يود ابراهيم فاجيت بانكم تأخذوا على تفكيركم العهد بأن يجمعا كل اتفاق يمكن أن تتفق عليه أمراً ذاتياً لكم وأن تؤيدوه بقوة تفوقكم كأيد هر شيرمان والدكتور لوني معاهدة لوكانو وحللا انده وظنوا على قبولها. وقد أوضحت لدولتك أن نياتي تطابق نياتكم من هذا الوجه وبناء على هذه النيات كيدات من جانب دولتك وعلى ما اتفقتنا عليه من أن الزمن الذي أخر زيارتنا الثانية هو الحد الأقصى الذي لا يستطيع أن يتأخر عن ذلك أو ينزل دونه أمكني بعد ختام المناقشات أن أكافئ زملائي بعض المعاهدة التي تناقشنا فيها معاً وأن أحصل على مساعدتهم عليها. لذلك لم أستطع أن أتين الأسباب التي جرت دولتك على تأخير توقيع وثيقة صرحتم منذ شهرين بقبولها الماضي بالواقعة عليها، تأخيراً ليس من شأنه - بحسب ما أرى - تذليل الصعاب التي أعلم أنها محيطة بكم والتي كنتم - بحسب ما يؤخذ من تصرفاتكم نفسها - على ثقة من التغلب عليها

٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ (الوثيقة رقم ٢٢)

من حضرة صاحب الدولة عبد الحليم زوت باشا رئيس مجلس الوزراء إلى وزارة الداخلية لوزير الداخلية

أشرف بخبر غفامتكم انه عملاً بوجبة السيد أوسستن تشمبرلن في الرسالة التي أبلغكم بواسطتكم، قد عرضت على زملائي لبروع معاهدة التحالف الذي أقضت اليه محادثاتي في الصيف الماضي واحفظهم علماً بالأدوار الثلاثة التي مرت بها هذه المحادثات والمذكرات التي تبودلت والمناقشات التي جرت بعد ذلك. فرأى زملائي ان المشروع لا يتفق في نفسه ونفوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ولا الاحتلال العسكري البريطاني شرعياً. بناء على ذلك عهد إلى زملائي في ابلاغكم وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية بهم لاي مهم قبول هذا المشروع

تتكرر من ابلاغكم انتم تشكرتم دولتي بالرسالة التي تقدمت بها إلى البندل والاشارة في وقت وضع الملحق (١) والملحق (٢) مع المعاهدة من مسائل الجيش والبوليس، واتفقتنا في لتسوية مسألة الضباط المصريين، وهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جداً ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى فلا يمكن أن تكون غمة مبيتة لتفرض نصوص. ومع ذلك فربما في اجابتي إلى ما رأيتم جرت من حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجود التساهل ما لم يقد ليد خلفه النص الذي تمت الموافقة عليه في بوليسه. أما ما يتعلق بالجيش المصري فحكومة حضرة صاحب الجلالة الملك المصرية في أن تستبدل بالنظام الحالي بخصخصة بريطانية، وأما ما يتعلق بالبوليس فقد اقتضت مصلحة عرض المسألة على مجلس جمعية الأمم بعد أن يعرض لاجتماع مجلس البعثات وقد عرفت أن الأمور لم تكن في حيزها ولا يمكن أن يبتع نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك في مجلس السلك

كتاب من دولة ثروت باشا إلى السيد لويدي

تألفت الرسالة التي تقدمت دولتك بالإنجليزية بواسطة السيد أ. لويدي، والتي استبعد أن متخلص منها انتم في المراتب التي الالية الاكيدة في الوصول إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن. فخلد أفهموني دولتك صراحة في خلال إحدى محادثتنا الأولى في الصيف الماضي انكم تفترون ارام اتفاق بين البلدين، كالاتفاق الذي وضعتنا صيفه فيما بعد، عملاً جليلاً يرفع من شأن واتجاهه ويحل من ذكره. وقد ذكر دولتك كذلك أنني في أثناء زيارتي الثانية لهذه البلاد في العام الماضي سألتكم رأيكم في المعاهدة التي يود ابراهيم فاجيت بانكم تأخذوا على تفكيركم العهد بأن يجمعا كل اتفاق يمكن أن تتفق عليه أمراً ذاتياً لكم وأن تؤيدوه بقوة تفوقكم كأيد هر شيرمان والدكتور لوني معاهدة لوكانو وحللا انده وظنوا على قبولها. وقد أوضحت لدولتك أن نياتي تطابق نياتكم من هذا الوجه وبناء على هذه النيات كيدات من جانب دولتك وعلى ما اتفقتنا عليه من أن الزمن الذي أخر زيارتنا الثانية هو الحد الأقصى الذي لا يستطيع أن يتأخر عن ذلك أو ينزل دونه أمكني بعد ختام المناقشات أن أكافئ زملائي بعض المعاهدة التي تناقشنا فيها معاً وأن أحصل على مساعدتهم عليها. لذلك لم أستطع أن أتين الأسباب التي جرت دولتك على تأخير توقيع وثيقة صرحتم منذ شهرين بقبولها الماضي بالواقعة عليها، تأخيراً ليس من شأنه - بحسب ما أرى - تذليل الصعاب التي أعلم أنها محيطة بكم والتي كنتم - بحسب ما يؤخذ من تصرفاتكم نفسها - على ثقة من التغلب عليها

٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ (الوثيقة رقم ٢٢)

من حضرة صاحب الدولة عبد الحليم زوت باشا رئيس مجلس الوزراء إلى وزارة الداخلية لوزير الداخلية

أشرف بخبر غفامتكم انه عملاً بوجبة السيد أوسستن تشمبرلن في الرسالة التي أبلغكم بواسطتكم، قد عرضت على زملائي لبروع معاهدة التحالف الذي أقضت اليه محادثاتي في الصيف الماضي واحفظهم علماً بالأدوار الثلاثة التي مرت بها هذه المحادثات والمذكرات التي تبودلت والمناقشات التي جرت بعد ذلك. فرأى زملائي ان المشروع لا يتفق في نفسه ونفوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ولا الاحتلال العسكري البريطاني شرعياً. بناء على ذلك عهد إلى زملائي في ابلاغكم وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية بهم لاي مهم قبول هذا المشروع

تتكرر من ابلاغكم انتم تشكرتم دولتي بالرسالة التي تقدمت بها إلى البندل والاشارة في وقت وضع الملحق (١) والملحق (٢) مع المعاهدة من مسائل الجيش والبوليس، واتفقتنا في لتسوية مسألة الضباط المصريين، وهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جداً ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى فلا يمكن أن تكون غمة مبيتة لتفرض نصوص. ومع ذلك فربما في اجابتي إلى ما رأيتم جرت من حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجود التساهل ما لم يقد ليد خلفه النص الذي تمت الموافقة عليه في بوليسه. أما ما يتعلق بالجيش المصري فحكومة حضرة صاحب الجلالة الملك المصرية في أن تستبدل بالنظام الحالي بخصخصة بريطانية، وأما ما يتعلق بالبوليس فقد اقتضت مصلحة عرض المسألة على مجلس جمعية الأمم بعد أن يعرض لاجتماع مجلس البعثات وقد عرفت أن الأمور لم تكن في حيزها ولا يمكن أن يبتع نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك في مجلس السلك

كتاب من دولة ثروت باشا إلى السيد لويدي

تألفت الرسالة التي تقدمت دولتك بالإنجليزية بواسطة السيد أ. لويدي، والتي استبعد أن متخلص منها انتم في المراتب التي الالية الاكيدة في الوصول إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن. فخلد أفهموني دولتك صراحة في خلال إحدى محادثتنا الأولى في الصيف الماضي انكم تفترون ارام اتفاق بين البلدين، كالاتفاق الذي وضعتنا صيفه فيما بعد، عملاً جليلاً يرفع من شأن واتجاهه ويحل من ذكره. وقد ذكر دولتك كذلك أنني في أثناء زيارتي الثانية لهذه البلاد في العام الماضي سألتكم رأيكم في المعاهدة التي يود ابراهيم فاجيت بانكم تأخذوا على تفكيركم العهد بأن يجمعا كل اتفاق يمكن أن تتفق عليه أمراً ذاتياً لكم وأن تؤيدوه بقوة تفوقكم كأيد هر شيرمان والدكتور لوني معاهدة لوكانو وحللا انده وظنوا على قبولها. وقد أوضحت لدولتك أن نياتي تطابق نياتكم من هذا الوجه وبناء على هذه النيات كيدات من جانب دولتك وعلى ما اتفقتنا عليه من أن الزمن الذي أخر زيارتنا الثانية هو الحد الأقصى الذي لا يستطيع أن يتأخر عن ذلك أو ينزل دونه أمكني بعد ختام المناقشات أن أكافئ زملائي بعض المعاهدة التي تناقشنا فيها معاً وأن أحصل على مساعدتهم عليها. لذلك لم أستطع أن أتين الأسباب التي جرت دولتك على تأخير توقيع وثيقة صرحتم منذ شهرين بقبولها الماضي بالواقعة عليها، تأخيراً ليس من شأنه - بحسب ما أرى - تذليل الصعاب التي أعلم أنها محيطة بكم والتي كنتم - بحسب ما يؤخذ من تصرفاتكم نفسها - على ثقة من التغلب عليها

٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ (الوثيقة رقم ٢٢)

من حضرة صاحب الدولة عبد الحليم زوت باشا رئيس مجلس الوزراء إلى وزارة الداخلية لوزير الداخلية

أشرف بخبر غفامتكم انه عملاً بوجبة السيد أوسستن تشمبرلن في الرسالة التي أبلغكم بواسطتكم، قد عرضت على زملائي لبروع معاهدة التحالف الذي أقضت اليه محادثاتي في الصيف الماضي واحفظهم علماً بالأدوار الثلاثة التي مرت بها هذه المحادثات والمذكرات التي تبودلت والمناقشات التي جرت بعد ذلك. فرأى زملائي ان المشروع لا يتفق في نفسه ونفوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ولا الاحتلال العسكري البريطاني شرعياً. بناء على ذلك عهد إلى زملائي في ابلاغكم وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية بهم لاي مهم قبول هذا المشروع

تتكرر من ابلاغكم انتم تشكرتم دولتي بالرسالة التي تقدمت بها إلى البندل والاشارة في وقت وضع الملحق (١) والملحق (٢) مع المعاهدة من مسائل الجيش والبوليس، واتفقتنا في لتسوية مسألة الضباط المصريين، وهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جداً ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى فلا يمكن أن تكون غمة مبيتة لتفرض نصوص. ومع ذلك فربما في اجابتي إلى ما رأيتم جرت من حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجود التساهل ما لم يقد ليد خلفه النص الذي تمت الموافقة عليه في بوليسه. أما ما يتعلق بالجيش المصري فحكومة حضرة صاحب الجلالة الملك المصرية في أن تستبدل بالنظام الحالي بخصخصة بريطانية، وأما ما يتعلق بالبوليس فقد اقتضت مصلحة عرض المسألة على مجلس جمعية الأمم بعد أن يعرض لاجتماع مجلس البعثات وقد عرفت أن الأمور لم تكن في حيزها ولا يمكن أن يبتع نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك في مجلس السلك

كتاب من دولة ثروت باشا إلى السيد لويدي

تألفت الرسالة التي تقدمت دولتك بالإنجليزية بواسطة السيد أ. لويدي، والتي استبعد أن متخلص منها انتم في المراتب التي الالية الاكيدة في الوصول إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن. فخلد أفهموني دولتك صراحة في خلال إحدى محادثتنا الأولى في الصيف الماضي انكم تفترون ارام اتفاق بين البلدين، كالاتفاق الذي وضعتنا صيفه فيما بعد، عملاً جليلاً يرفع من شأن واتجاهه ويحل من ذكره. وقد ذكر دولتك كذلك أنني في أثناء زيارتي الثانية لهذه البلاد في العام الماضي سألتكم رأيكم في المعاهدة التي يود ابراهيم فاجيت بانكم تأخذوا على تفكيركم العهد بأن يجمعا كل اتفاق يمكن أن تتفق عليه أمراً ذاتياً لكم وأن تؤيدوه بقوة تفوقكم كأيد هر شيرمان والدكتور لوني معاهدة لوكانو وحللا انده وظنوا على قبولها. وقد أوضحت لدولتك أن نياتي تطابق نياتكم من هذا الوجه وبناء على هذه النيات كيدات من جانب دولتك وعلى ما اتفقتنا عليه من أن الزمن الذي أخر زيارتنا الثانية هو الحد الأقصى الذي لا يستطيع أن يتأخر عن ذلك أو ينزل دونه أمكني بعد ختام المناقشات أن أكافئ زملائي بعض المعاهدة التي تناقشنا فيها معاً وأن أحصل على مساعدتهم عليها. لذلك لم أستطع أن أتين الأسباب التي جرت دولتك على تأخير توقيع وثيقة صرحتم منذ شهرين بقبولها الماضي بالواقعة عليها، تأخيراً ليس من شأنه - بحسب ما أرى - تذليل الصعاب التي أعلم أنها محيطة بكم والتي كنتم - بحسب ما يؤخذ من تصرفاتكم نفسها - على ثقة من التغلب عليها

٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ (الوثيقة رقم ٢٢)

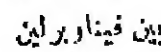
من حضرة صاحب الدولة عبد الحليم زوت باشا رئيس مجلس الوزراء إلى وزارة الداخلية لوزير الداخلية

أشرف بخبر غفامتكم انه عملاً بوجبة السيد أوسستن تشمبرلن في الرسالة التي أبلغكم بواسطتكم، قد عرضت على زملائي لبروع معاهدة التحالف الذي أقضت اليه محادثاتي في الصيف الماضي واحفظهم علماً بالأدوار الثلاثة التي مرت بها هذه المحادثات والمذكرات التي تبودلت والمناقشات التي جرت بعد ذلك. فرأى زملائي ان المشروع لا يتفق في نفسه ونفوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ولا الاحتلال العسكري البريطاني شرعياً. بناء على ذلك عهد إلى زملائي في ابلاغكم وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية بهم لاي مهم قبول هذا المشروع

تتكرر من ابلاغكم انتم تشكرتم دولتي بالرسالة التي تقدمت بها إلى البندل والاشارة في وقت وضع الملحق (١) والملحق (٢) مع المعاهدة من مسائل الجيش والبوليس، واتفقتنا في لتسوية مسألة الضباط المصريين، وهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جداً ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى فلا يمكن أن تكون غمة مبيتة لتفرض نصوص. ومع ذلك فربما في اجابتي إلى ما رأيتم جرت من حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجود التساهل ما لم يقد ليد خلفه النص الذي تمت الموافقة عليه في بوليسه. أما ما يتعلق بالجيش المصري فحكومة حضرة صاحب الجلالة الملك المصرية في أن تستبدل بالنظام الحالي بخصخصة بريطانية، وأما ما يتعلق بالبوليس فقد اقتضت مصلحة عرض المسألة على مجلس جمعية الأمم بعد أن يعرض لاجتماع مجلس البعثات وقد عرفت أن الأمور لم تكن في حيزها ولا يمكن أن يبتع نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك في مجلس السلك

كتاب من دولة ثروت باشا إلى السيد لويدي

تبدأ به جريدتان انجليزيتان



اعلان

یاد کر محل ب. بونترمولی

عملاء الكرام

بشارع سلامت باشا رقم ۱۰

أنه استحضركية وافرة من محبة

100

المصروفات والائات

الخدمات العامة

1990

أسير في تدارك حلال في أسير

والله اعلم بالصواب

أصبحت الصور من مهمات الصحافة تزيد في قيمتها وتشرح أخبارها شرحا تقتصر عنه الانلاظ. والتهريرون يملكون على هذه الصور أهمية كبيرة وأصحاب الصحف يملكون ما تلك الصور من القيمة فيفشيرون منها ما يستطيعون نشره ويمتنعون عن نشر صور الحوادث التي تقع في أماكن بعيدة لما يستغرقه نقلها من الوقت وقد اهتم العالم حديثا باختراع عدة أجهزة لنقل الصور الفوتوغرافية بواسطة التلفراف والتليغراف اللاسلكي. وكانت جميع التجارب التي تمت حتى الآن تدل على أن العلم على وشك اختراع طريقة وافية لنقل الصور عن بعد. ويظهر أن هذا الحلم قد تحقق الآن وأن الصحف ستكون قادرة على إستيفيد منه. فقد نشرت جريدة الماسستر جارديان الإنجليزية في أحد أعدادها الأخيرة أنها عزمت أن تبدأ قريبا بنشر الصور التي ستلقاها بالتلفراف من أنحاء مختلفة وذلك بهاز خاص اخترعته شركة سيميس شو كرت المانية — وهي من أكبر الشركات السكريرية في العالم — فنصور الحوادث التي تقع في أي مكان بعد عن ماستستر (حيث تصدر الجريدة) بضع ثوان من الزمن. كما نشر هافس صحيفة الماسستر أن

وتقول الماشتر جاردان: إن الجهاز الذي
ستستخدمه عليه هو أحدث الاجزء وأكملها وإنه
يمكن بواسطته نقل الصور الفوتوغرافية المأخوذة
في نور الشمس أو في نور المشتريوم أو في أى
نور صناعى وإرسالها إلى ادارة الماشتر جاردان
في طرفة عين . وقد قلنا أن هذا الجهاز يمكن
من نقل الصور بواسطة التلغراف والتليفون
وبالسلكى وبالإسلاك على حد سوى . ولكن
لأن أعضاء الماشتر جاردان سيكون على التلغراف
لأن الامواج الاسلكية كثيرا ماتت عرضا لبعض
العوائق كما يعلم الذين يستعملون وسائل المخابرات
الاسلكية . ولسو الحظ أن تلك العوائق تظهر
على أجلها عند نقل الصور . وروادة الامواج
الجوية تؤثر في نقل الصور تأثيرا سيئاً ولذلك
تفضل الاسلاك البرقية على الامواج الاسلكية .
والأفضل أن تكون الاسلاك مزدوجة لزيادة
الايضاح في النقل

ولهم المبدأ الذي يقوم عليه الاختراع الذي
يحدثه بين الآلات مما يدرى به التهور
أو تفرافى، وهذا الاختراع يتألف من جهازين
يتفاهين أحدهما داخل (وهو الجهاز الذي يزيل
الصورة) والجهاز القابل (وهو الجهاز الذي يثلي
الصورة) ولكل منهما بطارية
كهربية يزود منها ثيار كهربائي
بمختلف قوته باختلاف مقدار
النور الذي يقع عليه. ولا يخفى
أن مادة السليوم، وهي مادة
أشبه الكبريت في خواصها، كانت
تعمل لهذا الغرض تلك الطرايات
وقد استحدثت الآن عادة أقوى
تحوّل أمواج التهور إلى أمواج
كهربية أسرع البرق الخاطف،
أي أن أمواج النور التي تتجه
من المصدر نحو المرآة

وهو عبارة عن إبرام تحته تدفع التماثيل لكي
وعا هو قتلان بأمر من الخديوي . فبعد المظفر
بصريح : ان هذا الرشد اعتقدت بارسى هو اهل
كل شيء ، ثم قال بان الماسح جويقيه
المركب دى غريب هو الذى اوسى اليه حفرة
سيده . انه لا يلقى الشخص من هذه القوم
إلا بفعل المالك ، وانه يبيع بالارب من مزا
جويقيه شيئا ، وانه جمع هذا المصح منه مر
وانه قال له بان فعل المالك حل سيده . وان
حاديان يصير على ذلك حتى انتهى هذا المظفر
الاول من تجميعه فوجد بجو فيه ، والمركب
دى غريب ، حادىك الال كل شيء ، وقابل المظفر
ان حاديان كان في بعض الأحيان يشعل اليه
من قراوات البرلمان .

وانت هذه المرحلات السعيدة ، حل دليلا
الى . وكان هذا الالهة هائلة رعا
فقد أدت له أيام دار الدنيا ساحة شامخة

أحييت، وأعادته، ووافقه الناس في كل القول
وأما في الجند الذين سرقوا فجمع أهله الذين
وضع المحكوم عليه في شو السند الخامسة
٢٨٨ الناس فرق أربع وأربع، وأوقفت امرأة
بجبال مضخة فدخلت معاً من الحيد وبقي
محرق يده في موقد النارم بالبربر، ثم
الحديد الحصى في الأربعين والباقي والصن
صحب الرصاص المذاب فوق جميع جروح
كان المذهب يرسل ويحدث مفرقة فوق القفا
ثم أوقفت أوصاله بأربعة حديد قوية، وبعد
الحال ذرق جراحه، ردت، الخيل إلى وجهه
فقطعة، فمعددت الألاف وألكتها ثم خطبت
فقطع الجلادون بعض أوصاله، ثم خلت الألف
ثم دندند وقدرت المحكوم عليه إحدى ذراع
لكنه لم يثبها حتى فقبل ذراعه الأخرى
فقطعة الدامية. وعندئذ حملت الشلاخة إلى
فتمت بحسب النطق، فآلمتها التيران.

أما جوديه فأعيد استجوابه بعد التفتيش
وعرفه بأن داميان كان يحدّث عن شئون القوم
بالحاجة، واستطاع التحقيق معه أشهراً ثم أُلحِق
وأغْدق لويس الطامس نشر أدولف التيا
أ. لك الذين اشتركوا في محاكمة المبتلى
بالمعذية ولبت حينما يطارد المستشارين (أنت
الرائد) الذين يرفعون صوتهم بالاحتجاج
إدانة قرارات المحكمة ولو لم تكن مناسباً
وعوية يتركها ونسيم أهواك
وكان لهذه المحكمة البرالية، وكان للملك
وكان هذا الملك لوغندال
بحريك النافعة الكبرى — الثورة البرالية

السكوي . ولم يبق كثير من المستعدين ، فأنصرفوا فاسقوا لمنهم خمسة عشر أرى منهم ، فأمر الملك باعتقالهم في منازلهم وأندزم بالنفي . وتفرقت المحكمة العليا إلى محاكمة دهبان ، وبلغت اضطراب الرأي العام أقصاه ، وذهبت أقرب غضب عليهم الملك ، فنتى الذوق لاروشفوكول ، والذوق فائزون ، والسكوت دى موربا ، وبغيرهم من كبار البلاط والدولة ومستشاري البرلمان ، ورجال الدين . وكانت يد المركزية دى بوبادور مائقة في هذه السياسة الخرافية ، فهي التي أوحشت بالآخرين . وكانت دى موربا أقدم الوزراء ، ووزير الخزانة الثانية مامول ، ثم السكوت دراجسون . بعد ذلك من بقى من الاتفاق معواساته إلى السياسات . « وكثيرا ما كان هذا صغير وزراء انسا ، فهم يشقون ، وينفون ، ويسجنون ، يسجنون » .

وأمر داميان بادىء به أمام المحكمة العليا أن يدين هو الباعث على الجناية ، وأنه لم يصد قتل الملك قط ، وأنه قُتل في أركسيف ، ثمته من في البرلمان ، وأن عمدا كثيرا من ضائته يحقدون على أسقف باريس . وشهد بطن من الحرس بأنه سمع داميان يقول : « أنه كان يقدم على قتل الملك من أجل الدين ، لولاه تمت رؤوس أربعة أساقفة أو خمسة » . فأجاب بيان عن ذلك : « بأنه لم يصدقت عن قطع س ، وأنا نتحدث عن العقاب ، وأمر على أن ادس ما كان يقع وأنه كان يجبر على الاعتناء الملك لولا تصرف أسقف باريس الذي يأبه داس على أشرف الناس » . وصرح بتحقيق داس « أنه لو لم يردد على أروقة البرلمان لما اقترب جرمه ، ولكن الخطب التي كان يعا أنزمت ضيلته وأزالت تردد » .

وأخيرا أصدرت المحكمة العليا بحضرة
من أمراء البيت المال، ورهط كبير من
العلماء والأعيان والمستشارين، حكمها الرابع على
أن: ذلك الحكم الذي يبيح مصادرة خالدة في
مخ القضاء الوطني. فقد نص على أن توفى
بكم عليه أنوار مائة من المصادرات قبل أن
تم، وأن يترك بأفطح الأساليب الوحشية.
باب دامين من أسود صفحات هذا العصر
ليست أعواما قبل الثورة فستدعى وقد شديدة
المملوكة وعلى آل بورون ومن يلوذ بهم من
مد والساسة، وإليك كيف التفتهم. لويس
من عشر من ذلك الذي اجترأ على شخص
القدس.

اشهر عما في التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

قدر من القلم الذهبية ، وكتاب دلاة ، وقال
داهيان في الحال من حوله : « حافظوا على السيد
ولي العهد ، ويجب ألا يخرج نبادا »
وكان يقصد بذلك ارعاب رجال البلاط وأن
يلقى في دوعهم أن الاسرة الملكية والبطانة في
خطر عظيم : فأصاب ما قصد وحدث هرج كبير
في البلاط ، ومرتى الخوف الى كل الكبراء ،
وارتد الملك الى فراشه ، وطلب كاهنا ليترف
معتمدا في خطورة جرحه .

أما داهيان فقبض الى هو الحرس حيث اجتمع
الدوق يازكبير الحرس ، والمستشار لومونون
وزوبر الحفائية مارشل . ثم جرد من جميع ثيابه
وضعت القلبية التي ارتكبت بها حيرته . ولم
يمكن جرح الملك خطيرا في الواقع ، ولكن رجال
الحرس ، اعتقدوا خطورته يادى بد ، فطعوا
جميع المعندين بالحديد النوبي . ثم أميل الى
المتعيقين في الحال ، فقرر في استجوابه الاول
نه حاول الاعتماد على حياة الملك بسبب الدين .
ثم قرر في الاستجواب الثاني أنه يعرف كثيرا
من مستشاري البرلمان وأمل أئمة بعضهم . ثم
ملى على عهده وهو المستشار بلز خطابا طويلا
الى الملك يقول فيه : « انك اذا المتعز الى جانب
عبيك ، فانه لن تنفى بضعة أعوام حتى تهلك
ت وول العهد . ان الاسف ألا يكون أمير
العلية الملك يفتن عقله في رجال الدين ،
يوهم كل قنعة ، وعلما على حياته . وانما الملك
يؤمل فيملك من منه حق أامة الشعائر عند
موت ... فاني حياكلت تكون عرضة للمخاطر .
رجع أصل الشركة الى أسقف باريس » .

وقد حمل هذا الخطاب موقعا عليه من الجاني
الملك . فقرأ بعض رجال البلاط أن يحضر
ضياء البرهان الذين ذكرهم دمايين بما نسب
م حتى يتقدم للرائف في نظر الشعب تلك الهبة
تمرقل كثيرا من مفاريد البلاط ، وكان
كم يومئذ للكويت دارجسون رئيس
أدارة ، ومامبول وزير الخفائية . وكان
جالسون خصاص المركزة دى نومبادورجرا
ماشول فكان لما خدا وصنيعة . نيد انجا
فا في هذا الطرف على الشبال الفرصة لاسقاط
كيرة ، وادابها من القصر ، وفكر ان في أن
عليها سبط طاعة فاطمة بواسطة البرهان ،
لم حالة الملك ما لثة ليعلم البرهان

أبقت الملوكية الفرنسية قرونا عروسة لسياسي
تأسس وسخاير القتل. حتى ذهبت على يد الثورة
شخصا وليس المادس عشر. وفدسط عواهل
قبيل ذلك: ذلك هنري الثالث بخنجر جاك
بان ، وذلك هنري الرابع بخنجر فرانسوا
ذلك ولو لكن الملوكية ذاتها لم تكن يومئذ
قائلا للمات القتل ، وإنما كان المقصود شخص
الذي ، فلما ذهبت هذه الملوكية في السقوط البطش
بعد الإغراق ، وأخذت تتوارى أعلام مجدها
شبابا التي ألقاها على أعناق الشعب الذي تمحل
مت إليها سهام البغض لذاتها . ولا وب أن
قيم هذه الممومة التي قضت في النهاية على
التيه الإشتارة ترجع الى ما قبل لويس السادس
الذي أنشأه القديس لدمر مصرعا النهائي .
لها ترجع الى الأواسط عهد لويس الخامس عشر
المهد الذي أخذ يكتشف فيه هذا الملك عمار
على في نفسه من وضع العنصر والشجوات .
ذلك الحين سقطت فرنسا صرعي حكومات
سنة قوامها وزراء ضعاف من خان البلاط ،
سها ملك طير ، تحكيه أهواء النبايا اللائي
يحيين تباه من بومبادور الى دوباري .
فعل أن تتصور . ليصيب أمة تنسكب بخل
الحكومات السافطة من طليان وإرداق ،
يد للاموال المامة واتهاك للحرمان ، وهو
شأن فرنسا في هذا العهد ، هذا الى خواصها
من الشروب التي أنارتها شجوات الملوكية
التي كانت مصائبها تذكر أسباب النعمة
فقط فكان الشعب يسلب الى البلاط وسيد
سؤولية وكانت مبارك البرلمان تضاعف هذا
وكان الجليل الذي فوق ذلك يسهم العقول
لدة . وكانت بعض الغلاة من ملوثات
بين زجاجات الخماء التي ذاعت في ذلك الحين
أن لا خلاص للامة لا يكون إلا بالسالة
أن هذا هو ما يريد الله .

قاتبت هذه الدعوة أن أترث غير بعيد،
 مما يدعى « جوتيه » من حافية المركز
 بير ، وهو من أهد أولئك الغلاة تفرقا
 فانه ذات يوم بعبارة عارضة فقبض عليه
 في الاستيصال سنة ١٧٤٠ . فلما أطلق
 أخذ بنتت سخطه سرا في اشادات
 فحاشية ، فأذكت هذه الدعوة بحجة
 من السكافيدني ورو فرالسوا داميانه
 للنازع ، ذاول كل الجرف من وصيف
 وحيدني ، وضاعى كل اليسوعيين ،
 شبرا ما يد على أوروبا الفيلان فيستلزم
 لما يكند من سجد الضمة وحال الهم
 هذه الحجة تسرع التأثر ، فتصور ذات يوم
 الخافد فرلسار حاشية ذلك الباقي أو
 غير حال ما عهد الى تلمسك مقروعه
 في اليوم الخامس من يناير سنة ١٧٤٧
 من الملك في نحو الساعة السابعة ، يوم
 غربته ليذهب من فرماي القار ترابول
 في العبد ، ومن حوله كذا قال كلام
 يقدم منه دمايل وطعنه في بيته
 فوضع لويس الخامس عشر يد
 ورعها مار في الدماء ، وأرشد الى
 في دمايل . وكان قد استلخ أن باي
 السكافيدني لمس تحت جميع الطلاب
 فرس الجاحل واليه كان
 بلا سواد الحش على وجهه

أول مصنع للنظارات في الشرق

امتنعوا النظر ووصفت النظارة اللازمة ليس بين أدوات النظر ما يفرق ما يصنع هناك
على علات لورنس ومايو في الطريق بينهما رجال خبراء واكتفاء علميا وعلميا
وكل عمل من عملهم معز بأحدث المعدات العلمية لا يتخلل النظر أو وصفت النظارة
اللازمة بطرق معصرة متصادف عليها من أشهر العلماء المعرفين

محلات لورنس ومايو وشركاهم ليميتد

في النظارة الطبية رقم

بجادة فيرد أوثيل عصر

شيدان عمدا على إمكانية

الطائرات التي تحمل الأعداء
على ظهرها أو القاذفات

طرائف وكنهايات

نظام المصارف في الولايات المتحدة

اصدار البنكنوت - تنظيم شؤون الاحتياطي - حالة البنوك أثناء

الحرب الكبرى - اصحاب الودائع وحالة البنكنوت

- ٣ -

اصدار البنكنوت

عندل نظام اصدار البنكنوت تعديلا فعمل اساس النظام القديم فقد أصبح حق اصدارها للبنوك الاحتياطي المتحد ولم يعد للبنوك الاهلية هذا الحق. ولكن يلاحظ أن سحب هذا الحق منها عمية قد تستغرق ما يقرب من ثلاثين عاما، وقد قصد القانون أن تستقر بنوك الاحتياطي السندات التي تحملها البنوك الاهلية كضمان مقابل اصدار البنكنوت، وذلك لتقوم مقامها في عمية اصدار البنكنوت وتثبت أوراق البنكنوت القديمة في التداول جيلا كاملا ولو أن بنيتها كانت في نقص مستمر. وأصبح معظم اصدار الأوراق في يد الائتي عشر بنكا التي أخذت تصدرها مقابل ودائعها في خزنة الحكومة وأصبحت الأوراق الجديدة مرفوعة باسم «بنكنوت الاحتياطي المتحد».

وهذه الأوراق الجديدة تختلف اختلافا كبيرا عن سابقتها، وقد أخذت أكار النظام القديم تحقن تدريجيا، وكان اصدار أوراق بنوك الاحتياطي بعد موافقة الهيئة التي أشرنا إليها والتي أصبح لها، بالنظر الحرة والسلطة في تقدير الأحوال الاقتصادية، وهكذا أصبحت عمية اصدارها صرفة فلا تتحدد الأوراق التي تصدرها البنوك بناء على قانون يمنعها من زيادة الاصدار، بل يكون ذلك حسب ما تستدعيه حالة البلد الاقتصادية.

وكان على بنوك الاحتياطي أن تحفظ رصيدا من الذهب بسمية ٤٠ في المائة من الأوراق التي تصدرها، وعليها أيضا أن تحفظ بأوراق تجارية قصيرة الاجل، وفي هذا شبه كبير بالنظام القديم وهذه ظاهرة جعلت أوراق هذه البنوك بمثابة سندات على الخزنة الأمريكية. ولحامل هذه الأوراق الحق في تحويلها الى ذهب في أي وقت، وذلك لأن الحكومة تعد ضامنة للبنوك في هذا الأمر، وقد أصبحت هذه خاصية النظام الجديد. وعليه فأي بنك من البنوك التي انضمت الى النظام الجديد كان عليه أن يدفع نفردا أو شيئا من ذهبية وتسلم مقابلها أوراقا من البنكنوت الجديد الذي يصدره البنوك الاثنتا عشر.

هذه الأوراق الجديدة لها نفس الثقة التي للذهب في التداول وقدسرت بين جميع الطبقات وفي مختلف الولايات، وهكذا أصبح احتياطي البنوك الائتي عشر بنكون من الثروة المعدنية، أو البنية، التي كانت في مقابل كل ٤٠ دولارا ذهبية قبل الحرب.

بنوك التي انضمت للنظام الجديد كانت تصدرها بـ ٤٠ دولارا بنكنوت للبنك الذي أصدرها. أما الآن لما أطلق في قبول ٢٠ دولارا من بنكنوت للبنك، وهذه البنكنوت تكون على شكل أوراق تجارية يصدر مقابلها ٢٠ دولارا أخرى من البنكنوت، فبالتالي انقلب الذهب الى بنوك الاحتياطي. أدت الى قوة العامة فيها، وبنهم أدت بدورها الى انتشار نوع النظام الجديد.



— الإيون : أنت صغير يا بني لأن تركت هذه الاجزائة في عهدتك . هل عندك دلوومه !!

— الصبي المساعد : كلا يا سيدي ولكن لدينا دواء جيد مثله تماما ...



— الفتاة : هل انت ذلك الزوج : ما الذي تستعمله في تنظيف الاسطوخودوس الجاهل !!

— صديقها : تجربت عدة اصباء لكني وجدت أن زوجي الطيب ...



— نايب العيون : ستكلف ميول هذه العفلة وتكفيتها ماول حياتها

— الام : ولكني لا استطيع أن أتركها وحدها في البيت فذلك منتهى القسوة !!



— الفتاة : هل انت الذي اشدت هذا المدللي في البيت الى بيتي !!

— الام : نعم نعم . لماذا تريد ان تعطيني الى بيتك فذلك منتهى القسوة !!

الحرب الكبرى في أوروبا والبنوك الاحتياطي المتحد التي تبت أمام الأزمة منذ أن بدأت تنفيذ نظام الجديدة كانت على اتم استعداد لتلك ما تتطلبه البلاد عند دخولها الحرب عام ١٩١٨ وقد أثبتت أنها ليست فقط قوة تمويلية للمداعيب المالية ولكنها كانت الساعد الايمن للحكومة اذا قامت بمساعدات هائلة ما كان يحلم بها أكثر الناس تداولاً وقد أصبحت بنوك الاحتياطي كنفروع للخزنة العامة وكل ذلك كانت نتيجة ارشاد الهيئة التي تدبر حركة هذه البنوك فقامت بأمر من الحكومة مقابل سندات التي كانت البنوك تقوم ببيعها وورونها بين الجمهور وعلاها وحضت جميع البنوك المتضمة تحت لوائها لتقوم بنفس العمية - ولاقل مساعدة هذه البنوك للحكومة عما قامت به البنوك الأوروبية ازاء حكوماتها.

إن اوتاج الأمان الذي شغل البلاد من سنة ١٩١٥ حتى سنة ١٩١٨ كان قديمة أسباب عدة أهمها ازدياد كمية الذهب في البلاد وبالنسبة لزيادة في خزائن بنوك الاحتياطي المتحد، هذا إلى أن كمية الاحتياطي قد زادت في تلك الفترة من زيادة عظيمة إذ زادت أرباح البنوك وزاد احتياطيها أيضا بنسبة طائلة. ولما أصبحت هيئة الاتحاد لبنوك الاحتياطي أن تعمل ذهبا مقابل البنكنوت الذي أصدرته، ولما زادت كمية الذهب في البلاد كان ما يودع بالمصارف يودع بالنال في البنوك الائتي عشر الرئيسية وعلى أساس هذه الكميات العظيمة ازدادت أوراق البنكنوت وزاد الاحتياطي.

بهذه العمية كان لزيادة الذهب في البلاد وفي المصارف أن راجعت سندات الحكومة وزاد اقبال الناس على شرائها إلى زيادة قوتهم الشرائية حتى إن الذين لم يقدروا على شرائها كانوا يخرجون الأموال لشرائها. هنا لتعمل حقيقة هامة وهي أن اقبال الأهالي واقتراضهم لشراء السندات وسداد قيمتها غما يمد بهم اقتراض البنوك التي انضمت لهذا النظام من بنوك الاحتياطي قد أدت الى زيادة احتياطي الأخيرة، والقوة الشرائية التي خلقها هذه الأحوال قد أدت الى زيادة أموال الدولة أو شراء سنداتها وبذا تمكنت من الاتفاق على الحرب حين انقضت الى الحلفاء.

ولم يمض وقت طويل حتى سددت الحكومة ما عليها من ديون، وهكذا كانت تنتقل أموال الودائع من الأهالي الى البنوك ومن الأخيرة الى بنوك الاحتياطي، ولم تكن نتائج ذلك لتبقى آثارها مدمرة قصيرة، ولذا فإن نسبة الرصيد سواء كانت نفردا أو رئيسة أم سناك ذهبية تحملها البنوك مقابل ودائعها لا تتطلب تشر بتمام جانب الحكومة لحسب بل تتطلب زينا اقتصاديا وتقدما ماليا. ونظام الولايات المتحدة قد عمل بنظام بنوك اهلية الى الاحتياطي المتحد، فبالتالي أصبحت عليه البنوك وما سلكته هيئاته التجارية قبل الحرب تغير تديرا عظيما حتى تم تعديل النظام وأصبح مسترخا يقفوس الضيق في خمس سنين. وبذلك أصبحت بنوك الاحتياطي وكاملها تحت الاحتياطي وأصبح لديها منه ما يكفي لتلبية المطالبات لتلك البنوك، ولما عظم مقدار الاحتياطي زادت كمية النقود المتداولة، وهذا بعد أن راقب من الوجهة المصرفية، وذلك لأنه مبني على أساس اقتصادي معين يمدادها وجه احتياطي ثابت الدائم.

البنكنوت والبنك ضابطا أصبح أعداء من ذلك قبحا للنظام الجديد لأن قبحا من مبدوءه بالبنوك من ذهب وأوراق تجارية. وهذا إلى أن الحكومة تعد ضامنة لها. ومن جهة أخرى فقد فقدت بعض الولايات قوانين حماية أصحاب الودائع التي يتعامل بها بواسطة البنوك. ومن الوجهة التاريخية نرى أنه لو وجد فرق بين الودائع والبنكنوت وعلاقتها فانه يرجع الى أن المصارف لم تدرك الاتصال الوثيق بين الودائع والبنكنوت في الواقع عن أنها قد كأوراق البنكنوت وهي عميلة البنوك وخسوسا في إنجلترا والولايات المتحدة وكندا.

إن الأساس الذي تبنى عليه ضرورة إيجاد ضمان للودائع يرجع الى السنين الأولى من البنكنوت تتداوله الطبقات العظيمة كانداء له القيمة. والأخيرة تشهد كثيرا على غير ما من أصحاب الودائع أمم الودائع في ملكها أصحاب الثروات العظيمة غالبا وهم أقل عددا بالنسبة للأغلبية السكانية التي تتكون غالبا من الطبقات الفقيرة والمتوسطة. وقانونها - ولا يقل عن الأول أهمية - وهو الترق بين المودع وأصحاب ورق البنكنوت من حيث دائية كل منهما للبنك، فالاول لا يصبح كذلك بعض وشبهه، أما الثاني فإذ كانت له هذه الارادة والبنكنوت تتداول كضمان ليس من السهل على من يقدم له أن يرفضه لخلافه ذلك القانون، وهو لا يدري أنه باعطه الورقة لشيء إلا أنه قد تقل سألته كدائن للبنك الى أن تصبح له هذه العشة. وعليه فكيف يمكن حصر أصحاب الذين على البنك وكل حامل لورقة بنكنوت يستعملها في شراء حاجاته كلها. رأى رغبة في ذلك، وتساهل المصارف المالية لهذه بما يدفعه. أما المودع فغدا البنك الذي يترجم فيه المركز المالي الحسن وهو في ذلك، متقاد وراه شهرة المصرف.

إلا أنه مع كل هذه التروق ماينا ألا تنقل وجه شبه رئيسي وهو أن الودائع والبنكنوت يشتركان في أنها يكونان معا واسطة التبادل والاسباب التي تجعل هناك ضرورة عظمى لثبات أصحاب البنكنوت هي إما يتسوا التي ترجع ضرورة ضمان أصحاب الودائع. وهذا إلى أن التشريع الجديد قد حفظ ضمانات ثابتة قوية لهم فقد عرفنا وحده نوما وليس ذلك بالنسبة للبنوك الاهلية فقط ولكنه فعل بنوك الولايات قد وضع القانون نظاما للحد الذي يودعه أي فرد والودائع التي يودعها المديرون ضمانا لثباتهم ادارتهم وأخيرا حتى عليها لثبات حساباتها سنويا.

أما من رافق حركة الاصدار في واشنطن فله سلطة لا تليق لها في الاشراف على البنوك الاهلية ويحتل اشرافا عظميا من كبار المساهمين والفقير الذين يملكون الأموال وفي كل ولاية عظمية بذلك. فليس يرضى أصحاب البنوك التي توجد في الولايات.

وهذا النظام بعد فريدا مختار به الولايات المتحدة. فكلما أنه لا يوجد في الدول الأخرى محددا للبنوك الاحتياطي في المرفوعة كذا لا يفرق بينها وبين البنوك العادية. وتدار بنوك المصارف وأما هذه المصارف وواجهاتهم في أي وقت آخر وفي بلد كثير من ترك الضمانة الكبيرة التي أي نظام يرضى وأي على أن يكون ضمانة عظمى لثباتهم التي يملكها في بلد كثير من الدول. أما في الاقتصاد فإن معظم نظام كان حرجيا. وما ذلك التدخل الحكومي إلا لزيادة القوة الشرائية وزيادة ربحيات البنوك ولما حصل القانون الذي يحد من عمية البلاد أصبح حرجيا على البنوك. فليس يرضى أصحاب البنوك التي توجد في الولايات.

اصحاب الودائع وحالة البنكنوت وأخيرا علينا أن نتناول من أمر من الاهمية يمكن عظيم. وهو هل هناك ضرورة عظمى على أوراق البنكنوت أو هل يكون حجة في مركز واحد من أصحاب الودائع التي تكون في أي من

هذه من ناحية المصارف العادية التي قبالت أن تنضم الى النظام الحديث. أما الداعم التي يقوم عليها هذا النظام وهي بنوك الاحتياطي المتحد فقد ترك أمر الاحتياطي التي تحفظه في حكمة هيئة الإدارة هذه البنوك ولكن الفرق الذي أصبح فلتنا فلتنا جان تحفظ بنوك الاحتياطي ٤٠ في المائة مقابل ودائعها، أما مقابل أوراق البنكنوت فتحفظ ٢٠ في المائة.

وفي بحثنا الحديثين - قد يجب أن يتكون الاحتياطي من معدن الذهب هو كان قد امتدنا أو سناك أو ما يعرف باسم المصادات الذهبية. وعليها أن تقرحت أن نظام الاصدار والاحتياطي اللازم للودائع بالنسبة للبنوك التي كانت بمثابة أعضاء في هذا النظام أو بنوك الاحتياطي نفسها. كل مركزها كما هو الحال بالنسبة للبنوك في أوروبا من جهة مركز الذهب في مكان واحد وتحتل من البنوك الأخرى.

حالة البنوك أثناء الحرب الكبرى ولا فرق نظام الاحتياطي المتحد لمصارفها في أول أمره وبدا العمل في جوار لا يفرق أي اضطراب مالي. ولم يزل كذلك حتى تبت أحوال هذا النظام من حين ما أصبحت عمية البلاد مسترخيا في الولايات، وقد سبقنا البلاد

نظم شؤون الاحتياطي ولعل أهم ما يمتاز به النظام الجديد هو حركة الودائع والنال حركة الاحتياطي. فبالتالي انقلب الذهب الى بنوك الاحتياطي. أدت الى قوة العامة فيها، وبنهم أدت بدورها الى انتشار نوع النظام الجديد.

نظم شؤون الاحتياطي ولعل أهم ما يمتاز به النظام الجديد هو حركة الودائع والنال حركة الاحتياطي. فبالتالي انقلب الذهب الى بنوك الاحتياطي. أدت الى قوة العامة فيها، وبنهم أدت بدورها الى انتشار نوع النظام الجديد.